من أهم التجديد في النحو العربي

بقلم الدكتور
محمد أبو المكارم قنديل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مزاعم التجديد فى النحو العربى

بقلم دكتور

محمد أبو الأشرم قنديل

لقد بدأ الهجوم الشرس على النحويين من اليوم الذى خرج علينا فيه ابن مضاء بكتابه « الرد على النحاة » وأنكر فيه نظرية العامل ، ولم يعترف بالقياس والعلل النحوية والتمارين استجابة المذهب الذى اعتنقه . وروج له وهو المذهب الظاهرى ، ورفض كل ما عداه من مذاهب واتجاهات ، ومال فى ذلك إلى حد الإسراف .

ويعد ابن مضاء إماما لكل أدعياء التجديد ، ومرجعا يعتمدون عليه فى كثير مما يخرجون به على الناس . تارة باسم « إحياء النحو » وأخرى باسم « تبسيط القواعد » ، وقد تمادى بعضهم وزين له غروره أن يطلق على عمله أنه أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر .

ولو أنصف هؤلاء ، وصدقت نواياهم لعكفوا على نصوص اللغة شعرا ونثرا ، واستنبطوا منها جديدا ، يفيد الدارسين والمتكلمين بالعربية ، ويعين على تنظيم وتهذيب قواعد اللغة وقوانين استعمالها ، وهذا مطلب ملح يدعو إليه الولاء الأمة ، والإنصاف للحق ، والتجرد للعلم ، والوفاء للدين ، ولن ينهض بهذا العبء إلا صفوة من أولى العزم من الرجال .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ابن مضاء والرد على النحاة

من منطلق دينى يدخل ابن مضاء فى هجومه على علماء النحو لأن الدين هو النصيحة ، ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « من قال فى كتاب الله برأيه فأصاب ، فقد أخطأ » وقال عليه الصلاة والسلام : « من قال فى كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » .

وعلى الناظر فيما كتب ابن مضاء - إن كان ممن يحتاط لدينه - أن يرجع إن تبين له ما يوجه إليه ابن مضاء ، فإن لم يتبين له توقف ورعا ، وإن ظهر له غير ما قال ابن مضاء فليبين بقول أو كتابة ،

ولم ينس ابن مضاء فى مقدمة كتابه أن يعترف بفضل النحويين لأنهم وضعوا النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وقد حققوا من ذلك ما يبغون ، ولكنهم إلتزموا ما لا يلزم ، وتجاوزوا القدر الكافى فيما أرادوا ، وكان ذلك سبباً فيما أصاب هذا العلم من وعورة وضعف ، وجعل حججهم هابطة الرتبة لا تقوى على الإقناع [1] .

وإلتزاما بالواجب ، وأداء للأمانة يرى ابن مضاء أن يحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأن ينبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، وذلك فيما يلى :

أولا : إلغاء نظرية العامل :

مما يجب أن يحذف من النحو لأنه إجماع من النحويين على خطأ ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى ، وأن

(١) الرد على النحاة لابن مضاء تحقيق د . شوقى ضيف ص ٧١ - ٧٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم فى قولنا : ضرب زيد عمراً ، أن الرفع الذى فى زيد ، والنصب الذى فى عمرو إنما أحدثه « ضرب » والقول بأن العامل هو الذى أحدث الإعراب من الفساد (١) .

ويقول ابن مضاء إن ابن جنى يقول بغير ذلك ، لأنه بعد الكلام فى العوامل اللفظية والمعنوية يقول : « وأما فى الحقيقة وحصول الحديث فالعامل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه ، لا شىء غيره » . .

وابن مضاء يستند فيما يذهب إليه إلى ما قاله نحوى من كبار النحويين وهو ابن جنى الذى أكد أن العمل للمتكلم لا لغيره وكيف يقال : إن « ضرب » هو الذى أحدث الرفع فى زيد ، والنصب فى عمرو ، والألفاظ لا يحدث بعضها بعضا ، والقول بذلك باطل عقلا وشرعا ، لا يقول به أحد من العقلاء ، لأن شرط الفاعل أن يكون موجودا عند حدوث الفعل ، ولا يحدث الإعراب إلا بعد عدم العامل .

كما أن الفاعل إما أن يصدر عنه الفعل بإرادة كالحيوان ، وإما أن يقع منه ذلك بالطبع كالإحراق من النار ، والعوامل النحوية لم يقل بعملها عاقل - فى رأى ابن مضاء - ويستوى فى ذلك نسبة العمل إلى ألفاظها ، أو إلى معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع فإن قيل : إن ما قاله النحويون من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، لأن ما نسب إليه العمل من هذه الألفاظ بوجوده يوجد الإعراب وبزواله يزول الإعراب ، ، قيل : قد يتسامح فى ذلك مع أنه عى وتحريف ، وأما مع اقتضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه ، فلا يجوز اتباعهم فى ذلك (٢) .

---

(١) الرد على النحاة لابن مضاء تحقيق د . شوقى ضيف ص ٧٦ .

(٢) انظر الرد على النحاة ص ٧٧ - ٧٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وابن مضاء ينقض « نظرية العامل » ويهدمها تماما ، وينفى أن يقول بذلك عاقل ، فالاتجاه إلى ذلك غير مقبول عقلا ، كما أنه مرفوض شرعا ؛ لفساد مثل ذلك التأويل والتقدير فى كتاب الله ـ تعالى ـ الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولأنه إدعاء بغير دليل وهذا يؤدى إلى الوقوع فى الحرام ، وقد قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » كما أن ذلك يجر إلى الزيادة فى القرآن ، وأن يقول الإنسان فيه بغير علم ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « من قال فى كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » فهذا تهديد ووعيد .

الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة :

والعوامل المحذوفة عند النحويين على ثلاثة أقسام :

« محذوف لا يتم الكلام إلا به » وإنما حذف لعلم المخاطب به ، كقول الله ـ سبحانه ـ « وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا » أى : أنزل خيرا ، وبإظهار العامل يتم الكلام ، والحذف أوجز وأبلغ .

« محذوف لا حاجة بالقول إليه ، وإن ظهر كان عيباً كقولك : أزيدا ضربته ، فقد قالوا إن زيدا مفعول به بفعل مضمر ، تقديره « أضربت زيدا » ؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعم النحاة من أن « ضرب » المذكور تعدى إلى الضمير ، ولابد لزيد من ناصب ، وهذا تكلف دفع إليه قولهم : كل منصوب لابد له من ناصب ، وإذا كان الكلام تاما والمعنى مفهوما فلم هذا التقدير ؟

« العامل الثالث يكون مضمرا ، وإذا أظهر تغير الكلام ، كقولنا : يا عبد الله ، ومثله كل منادى فقد قالوا إنه منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادى .

وهذا المضمر إذا ظهر تغير المعنى ، وتحول الكلام من الإنشاء إلى الخبر .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويرى ابن مضاء أن إجماع النحويين على القول والعوامل ليس بحجة على من خالفهم ، وهذا ما ذهب إليه واحد من حذاقهم وهو ابن جنى ، حيث يقول : « اعلم أن إجماع أهل البلدين ـ البصرة والكوفة ـ إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد عن بطاع أمره فى قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ . . . وإنما هو علم منتزع من استقراء اللغة . فمن هدى إلى علة ، أو وفق إلى رأى صحيح كان إماما فى نفسه .

ومع ذلك فإن ابن جنى لا يسمح بالإقدام على مخالفة الجماعة ، التى عكفت على البحث والنظر ولذلك هداهم الله إلى هذا العلم الكريم ، الذى كان فى خدمة كلام الله وكلام نبيه وعونا على فهمهما .

والباحث إذا فهم هذا العلم ، وتثبت منه . وأخذ على مثال ما صنع الأوائل سدد رأيه ، وإذا قال العالم قولا متقدما فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا (١)

فابن مضاء يرد المعترض عليه فى إنكار «نظرية العامل» بأن هذا الإجماع ليس بسند للمعترض لأن النظرية فاسدة فى نفسها ، فلا يساندها إجماع ، ولا ينكر عليها خروج .

ومما يدل على فساد هذه النظرية عند ابن مضاء ما ذهب إليه النحويون من تقدير عامل محذوف يتعلق به الجار والمجرور فى مثل : زيد فى الدار ، ورأيت الذى فى الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأى زيد الهلال فى السماء ، والعوامل المحذوفة هى على الترتيب : مستقر ، واستقر . وكائن ، وكائنا ، والذى حمل النحويين على ذلك ماقرر فى القواعد من أن المجرورات

(١) انظر الرد على النحاة ص ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤ .

- إذا لم يكن الجار زائدا - لا بد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهرا نحو : زيد قائم فى الدار ، كان مقدرا نحو : . زيد فى الدار ، ويرى ابن مضاء أن ذلك تحمل لأن الكلام تام وليس بحاجة إلى هذا التقدير ، وهذه المجرورات هى نفسها الأخبار والصلات والصفات والأحوال .

إن إنكار « نظرية العامل » التى نادى بها ابن مضاء فكرة فيها تسرع واندفاع لذلك جانبها الصواب ، وبعدت عن الحكمة والمنطق ، لأن هذه النظرية سوف تبقى ما بقى النحو العربى ، لأنها ليست تعبيرا سطحيا ، ولا فكرا لجا ، وإنما هى نظرية تتمثل فيها طريقة النظام فى الجملة العربية ، ولذلك كانت المنطلق الذى بنى عليه سيبويه كتابه ، وترسم خطاه من جاء بعده من العلماء فى بحوثهم ومصنفاتهم .

وإذا كان ابن مضاء ومن تابعه من زاعمى التجديد على حق فيما زعموا وألغينا « نظرية العامل » فأين البديل ؟ وما الذى يحدث الأثر الإعرابى فى الكلام ؟ وما الذى يجعل أجزاء الجملة ملازمة لصور إعرابية لا تتغير ، إلا بتغير ما عرف عند القدامى باسم « العامل » ؟ إن الرافضين لنظرية العامل لم يمكنهم الإتيان ببديل لو ألغيت هذه النظرية وأحالوا ذلك على الزمن(١) .

وابن مضاء يعتمد فى هدم نظرية العامل على أن ابن جنى سبقه إلى ذلك وقال : إن المتكلم هو صاحب العمل من الرفع والنصب والجر والجزم فيقول : « وقد صرح بخلاف ذلك - يعنى بخلاف ما ذهب إليه النحويون - أبو الفتح بن جنى وغيره . قال أبو الفتح - بعد كلام فى العوامل : وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره » .

وكان على ابن مضاء أن يأتى بما ذكره ابن جنى فى هذا المقام ليعرف

---

(١) انظر ابن كيسان النحوى د . محمد البنا ص ١٢٧ .

رأيه على حقيقته لأنه يقول : « وإنما قال النحويون : عامل لفظى وعامل معنوى ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا من لفظ يصحبه كررت بزيد ، وليت عمرا قائم ، وبعضه يأتى عاريا عن مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره ، وإنما قالوا : لفظى ومعنوى ، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بإضامة اللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح » (١) .

فابن جنى لم ينكر العامل كما يفهم من كلام ابن مضاء ، ولكنه يرى أن العامل سبب فى العمل ، فإن كان العمل مسببا من لفظ يصحبه قيل : إن العامل لفظى ، وإن جاء عاريا عن مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء فهو المعنوى .

وقوله : العمل إنما هو للمتكلم نفسه ، هذه حقيقة لامراء فيها لأن نطق العبارة بصورة معينة هو عمل المتكلم ، ولكنه إذا رفع أو نصب أو جر أو جزم لا يفعل ذلك بإرادته ، وإنما هو ملتزم فى كل حالات نطقه وتعبيره بقاعدة ومحكوم بضوابط ، إن اتبعها كان على صواب ، وإن أغفلها ، أو جهلها تخبط فى الخطأ ووقع فى اللحن ، وخرج عن النهج العربى .

وما هـــذه الضوابط فى الحقيقة إلا العوامل التى تتسبب عنها الحركات الإعرابية ، أطلق النحاة عليها اسم « عوامل » سمها أنت — إن شئت — « الأسباب » أطلق عليهـا ما تريد من أسماء أو صفات (٢) كل ما فى الأمر أننى أنا وأنت ، ومن قبلنا ابن مضاء ملتزمون بآثارها ، لا نستطيع لها إنكارا ، ولا عملك منها

---

(١) الخصائص ج ١ ص ١٠٩ — ١١٠ .

(٢) مثل التعلق أو الارتباط .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فكاكا ، ولا نجرؤ على الإعراض عنها ، أو التخلى عما تستدعى فى صوغ التراكيب والعبارات .

والعمل اصطلاح نحوى بمعنى أن بين العامل والمعمول إرتباطا معنويا ، وما قام النحو إلا على العمل ، ومعنى أن نلغى « نظرية العامل » أن نطرح معظم البحوث النحوية ، لذلك كان ابن مضاء مغاليا فى حملته على النحويين المتقدمين وأكثر منه مغالاة هؤلاء الذين يرددون مقولته بين الحين والحين من أدعياء التجديد فى العصر الحاضر ، ولا جديد عندهم ، وإنما هى تبعية وتقليد .

« ولقد غالى المحدثون فى الحملة على الأعلام المتقدمين عندما قالوا بأن العامل والمعمول ، وكان هؤلاء المتقدمون أبعد غورا . وأفهم لدلالة الكلام ، وكان اختلافهم فى العامل يعبر عن وجهات نظر مختلفة فى وظيفة الكلمات فى التركيب ، فإذا قال السهيلى : إن العامل فى المنعوت لا يعمل فى النعت ، فمعنى هذا أنه يرى أن النعت جىء به لمعنى فى المنعوت لا فى الفعل ، وإذا قال ابن كيسان : إن العامل فى المنعوت هو العامل فى النعت ، فهذا يعنى أن النعت هو المقصود بالإفادة ، والفعل فى الحقيقة إنما يطلبه طلبه للفاعل أو المفعول »(١) .

والذى نريد أن ننبه عليه فى هذا المقام ألا يكون القول بالعامل سببا فى التعقيد ، ومدعاة لإفساد الذوق ، وحربا على بعض التراكيب والعبارات التى جاءت عن العرب ، وعلينا أن نتخفف من بعض القيود التى غالى فيها قدامى النحويين ، وأن نعيد النظر فيها مرة ومرة حتى نصل فيها إلى كلمة سواء وعلينا ألا نضفى على « العامل » هذه الهالة من التقدير والاحترام فنلغى عقولنا ونشوه أفكارنا ، وتتعثر منا الألسن فى التعبير والأداء ، وإليك بعض الأمثلة :

---

(١) ابن كيسان النحوى د . محمد البنا ص ١٢٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

« المصدر مع معموله كالموصول مع الصلة ، ولا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ، فكذلك معمول المصدر لا يتقدم عليه. مع أنه قد جاء متقدما عليه فى قول الله - سبحانه - « ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله » (النور : ٢).

وقول الشاعر :

وبعض الحلم عند الجهـ ـل للذلة إذعان

كما جاء معمول الصلة مقدما على الموصول فى قول الله - تعالى - : « إنى لكما لمن الناصحين » (الأعراف : ٢١) « وكانوا فيه من الزاهدين » (يوسف : ٢٠) « وأنا على ذلكم من الشاهدين » (الأنبياء : ٥٦).

وقالوا إن المصدر لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبى ، ويرد على ذلك بقول الله - سبحانه - : « إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر » (الطارق : ٨ ، ٩).

واستجابة لسلطان العامل ، وخضوعا لما له من سطوة يأتى التقدير فى كل ما ذكرنا ونحمل الكلام مالا يحتمل ، حتى يسلمنا ذلك إلى تشويه العبارة ، وإفساد الكلام ، والخروج به إلى حال التعقيد .

إننا إذا كنا نرفض رأى من ينكر « العامل » فإننا لا نقر أن تكون التيمية لهذا العامل إفسادا للتراكيب ، وتشويها ومسخا للغة ، ومدعاة للإعراض عنها أو الهجوم عليها ، والوسيلة الصحيحة أن ندع كل تأويل وتخريج فى إطار الحفاظ على المعنى ، وأن نتعامل مع ظاهر العبارة الصحيحة الصادرة عمن يصح الاحتجاج ، والاستشهاد بكلامه ، كما رويت إلينا ونقلت عنهم ، ونبيح القياس عليها ومحاكاتها ونعدل فى الأصول والقواعد النحوية ، ما يمنع هذا ، فتسلم الألفاظ والأساليب ويتسع مجال التعبير بمحاكاة ما نقل إلينا متواترا عن الفصحاء ، وبذلك يستقيم حال اللغة ويسهل تناولها دون كلفة أو معاناة (١).

---

(١) انظر اللغة والنحو للأستاذ عباس حسن ص ٢١٥ - ٢١٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة فى المشتقات :

ومما رده ابن مضاء على النحويين واعترض عليه ما قال به النحويين من أن فى أسماء الفاعلين والمفعولين ، وما يجرى مجرى ذلك ضمائر مرتفعة بها، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة مثـــل « ضارب ومضروب وضراب وحسن ».

والنحويون يقولون : إن هذه المشتقات ترفع الظاهر فى مثل قولنا : زيد ضارب أبوه عمرا ، فإذا رفعت الظاهر، فالمضمر أولى أن ترفعه وابن مضاء يرد ذلك بأنه لم يسلم برفعها للظاهر، لأن ذلك قد بطل ببطلان القول بالعامل وإذا كان ضارب ، موضوعا لمعنيين: ليدل على الضرب ،وعلى فاعل الضرب غير مصرح به فما الداعى إلى تقدير زائد إذا ظهر كان فضلا ؟

وإذا قيل : إن الدليل على هذا الضمير ظهوره فى بعض المواضع ،وذلك عند العطف عليه فى قولنا: زيد ضارب هو وبكر عمرا، لأن الضمير المنطوق به توكيد لفاعل الوصف،وبكر معطوف على الضمير الواقع فاعلا لا على البارز.

رد ابن مضاء على ذلك بأن هذا الضمير إنما يضمر فى حال "عطف لا غير، وإذا لم يكن عطف فلا إضمار ، ومن أين قست حال غير العطف على حال العطف ، وجعلت حال العطف على قلتها أصلا لغيرها على كثرتها، وما القياس فى مثل هذا إلا ظن ، وكيف تثبت بالظن شيئـا لست بحاجة إليه ، ولأن « ضارب » جاء دالا عند النحاة على الصفة وصاحبها، وعلى ذلك فلا داعى لمثل هذا التعسف والبحث عن صاحب الوصف ما دام دالا عليه.

الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة فى الأفعال :

وقد أنكر ابن مضاء أن يكون الفاعل ضميرا مقدرا فى نحو: « زيد قام » لأنه لا داعى إلى ذلك إلا قول النحويين : الفاعل لا يتقدم ، ولا بد للفعل

من فاعل ، وهذا القول إما أن يكون مظنونا أو مقطوعا به فإن كان مظنونا ، فأمره أمر الضمير المدعى فى اسم الفاعل، وإن كان مقطوعا به صح هذا الإضمار.

ودلالة الفعل على الفاعل فيها خلاف ، فمنهم من يجعل دلالته على الفاعل كدلالته على الحدث والزمان فتكون دلالة لفظية ، ومنهم من يجعل دلالة الفعل على الفاعل كدلالته على المفعول ، أى دلالة لزوم. فإذا قلنا: « زيد قام » ودل لفظ « قام » على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء ، لأن الإضمار زيادة لا فائدة فيها . كما كان ذلك فى اسم الفاعل .

فإن قيل : فما تصنع بقولهم : أنت قمت وأنا قمت . لم يفهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيرا؟ قيل: هذا دليل، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعى، ولعله يكتفى فى الغائب بالظاهر المتقدم ، ولا يكتفى به فى غيره .

والأظهر فى رأى ابن مضاء أن دلالة الفعل على الفاعل دلالة لفظية، ويستدل على ذلك بأنك تعرف من الياء فى « يعلم » أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف فى « أعلم » أنه متكلم ، ومن النون فى « نعلم » أن الفاعل متكلمون ، ومن التاء فى « تعلم » أنه مخاطب أو غائبة وتعلم من لفظ « علم » أن الفاعل مذكر ، وعلى ذلك فلا ضمير ، لأن الفعل يدل على الفاعل بلفظه ، كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار .

وأما على الرأى الآخر القائل بأن دلالة الفعل على الفاعل كدلالته على المفعول ، أى دلالة لزوم فالأظهر أن يكون على إضمار الفاعل .

وينتهى ابن مضاء بعد هذا الحوار الطويل إلى قوله: « والذى يجب أن يعتقد فى مثل : « زيد قام » أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكتفى بما تقدم، والأظهر أنه يكتفى بما تقدم ، هذا إذا كان فى كلام الناس ، وأما فى كلام البارى - سبحانه - فالإضراب عن إثباته ونفيه واجب، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعى ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات والإبطال فيه »[1] .

---

(١) المرجع السابق ص٩٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونقول لابن مضاء ما الذى يضير فى أن يكون فى الوصف ضمير مستكن هو فاعله فى قولنا «زيد قائم» مع أنك اعترفت بهذا الضمير فى حالتى العطف والتوكيد إذا قلنا : زيد قائم هو وأخوه ، وزيد قائم هو نفسه ، فقد سلمت بأن الضمير المنفصل وقع توكيدا للضمير المستكن ، إذن ثبت باعترافك أنت أن الضمير يستتر فى الوصف إذا كان هناك عطف أو توكيد ، فعلام اعتمدت فى نفى استتار الضمير فى غير حالات العطف والتوكيد ؟

فإن قلت : إن الوصف يدل على الحدث وصاحبه ، والقول باستتار الضمير تسعف ، قلنا لك : أليس الوصف فى قولنا : زيد قائم هو نفسه ، دالا على الحدث وصاحبه ؟ فلم اعترفت فى هذا المثال بالضمير المستتر فى الوصف ؟ أليس هذا تناقضا وخلطا ؟

وما قيل فى الوصف يقال فى الفعل من أن الفعل فى مثل قولنا : زيد قام هو نفسه ، يستتر فيه الضمير باعتراف ابن مضاء فى مثل ذلك مع الوصف ، ويضاف إلى هذا قول ابن مضاء : « والذى يعتقد فى مثل : « زيد قام » أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكتفى بما تقدم والأظهر أنه يكتفى بما تقدم » .

يعنى أن الأحسن والأظهر - فى رأيه - الاكتفاء بالاسم السابق ، وليس أمرا لازما (١) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدعوة إلى إلغاء العلل الثوانى والثوالث :

ويرى ابن مضاء أنه مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث وذلك كأن يسأل سائل عن « زيد » لم رفع فى قولنا : « قام زيد » ؟

فيقال : رفع لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟

فالصواب أن يقال له : هكذا نطقت العرب ، لأن ذلك ثبت بالاستقراء والتتبع للكلام المتواتر .

ولا فرق بين هذا السائل وبين من عرف حرمة شىء ما بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل هذا الحكم إلى غيره ، فسأل لم حرم هذا الشىء ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه .

ولو أنك أجبت من سأل عن العلة فى رفع الفاعل بأن ذلك للفرق بين الفاعل والمفعول ولم يقنعه ذلك وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل ، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، فجعلنا الأثقل الذى هو الرفع للفاعل الذى يكون واحدا ، وأعطى الأخف ، الذى هو النصب للمفعول لأن المفعولات كثيرة ، ليقل فى الكلام ما يستثقل ، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون ، لو أننا أتينا بهذه العلل مازادنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ، والجهل بذلك لا يضرنا ، لأنه صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء ماتواتر عن العرب[1].

وابن مضاء على حق فيما ذهب إليه هنا وهو الاتجاه إلى إلغاء العلل الثوانى والثوالث التى تشتت ذهن الدارس ولا تفيده بجديد ، وهى مضيعة

---

(١) انظر الرد على النحاة ص ٣٠ ، ١٣١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للوقت والجهد ، وما هى فى حقيقتها إلا صدى للاتجاهات المنطقية والفلسفية التى سيطرت فى وقتها على الاتجاهات والبحوث العلمية .

وابن مضاء لم يهدم العلل من أساسها ، ولكنه أبقى على ما كان منها واقعا ، يقبله العقل ، ويحتاجه البحث ، وتدعو إليه الضرورة وهو ما يعرف بالعلل الأول .

وخضوعا لما يؤمن به ابن مضاء من إلغاء العلل ، لأنها ليست مطلوبة فى الشرع على مذهب الظاهرية يقرن مسائل النحو بمسائل الفقه فيقول : إن النحوى لا يحتاج إلى تعليل ماثبت بالنص ، كما أن الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حرم بالنص ، ولكن من هذا الفقيه الذى يقول بذلك ؟

إنه فقيه مذهب الظاهرية ، ذلك المذهب الذى يجله قاضى قضاة قرطبة « ابن مضاء » كما كان يجله مولاه يعقوب بن يوسف ، الذى أمر بإحراق كتب المذاهب التى تعتمد على العلل ، ولا تتبع المنهج الظاهرى فى الاعتماد على الأصول وحدها من القرآن والحديث ، واستجابة لهذا الاتجاه حاول ابن مضاء أن ينفى من النحو كل مالا يستقيم ومذهب الظاهرية (١) وقد تمثل ذلك فى نفى « نظرية العامل » ونفى العلل الثوانى والثوالث . ورفض القياس ، وإلغاء التمارين ، لأن ذلك كله لا يتفق مع مبادىء المذهب الظاهرى المعتمد على الأصول وحدها من قرآن وحديث .

ويرى ابن مضاء أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب ، والعلل الثوانى هى المستغنى عنها فى ذلك .

والعلل الثوانى على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به ، وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده فمثال الأول قول القائل : كل سا كنين التقيا فى الرسل

---

(١) انظر الرد على النحاة ص ٣٦ .

وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك مثل قوله - تعالى -: « قم الليل » (المزمل . ٢) فيقال : لم حركت الميم من « قم » مع أنه فعل أمر ؟ فيقال : لأنه لقى ساكنا آخر ، وهو لام التعريف ، فإن قيل : ولم لم يترك ساكنين؟ فالجواب لأن النطق بهما ساكنين غير ممكن ، فهذه علة قاطعة وهى ثانية وهى مقبولة ولكن ابن مضاء يحملا بوجه عام على العلل ؛ وينكر استخدامها فى النحو ، لأن الكثير منها - فى رأيه - بين الفساد مثال ذلك ما ذهب إليه المبرد ، من أن أن النون فى مثل « ضربن » حركت لسكون ما قبلها ، وزعم أن سكون الحرف الذى قبل النون إنما سكن لئلا تتوالى أربع حركات ، وبذلك دار حول نفسه (١) ، وهذا يمثل النوع الفاسد من أنواع العلل فى رأى ابن مضاء .

ويرى ابن جنى أن العرب أرادت من العل والأغراض ما نسبه إليها النحويون ، لأنه من غير الممكن أن تتكلف العرب ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة فيما جاء منها ، وسيرها على منهج واحد لا تحيد عنه ، لا يمكن أن يكون ذلك دون مراعاة للعلل والأغراض(٢) .

وابن جنى فيما ذهب إلية يخالف ما قرره شيخ النحاة الخليل بن أحمد حينما سئل عن العلل التى يعتل بها فى النحو ؛ فقيل له : أعن العرب أخذت هذه العلل أم أنك اخترعتها من نفسك ؟

وكان جواب الخليل أن العرب إنما نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت موقع كلامها ، وقامت فى عقول القوم الأسباب والعلل وإن لم ينقل ذلك عنهم .

---

(١) انظر الرد على النحاة ص ١٣٧ .

(٢) انظر الخصائص ج ١ ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقول الخليل إنه قال بما استقام فى نظره أنه علة لما علله فإن كان قد أصاب فهو ما أراد وما التمس ، وإن كانت هناك علة تغاير ما ذكرنا فما أتى به يحتمل أن يكون علة كذلك (١) .

والذى يظهر من قول الخليل أن العلل صناعة نحوية ، ومن اختراع النحاة رغبة منهم فى الوصول إلى تقدير القواعد والأحكام ، وقد هاجم أبو العلاء المعرى علل النحويين ، التى تخضع للفلسفة ونقف حجر عثرة فى طريق الباحث فى علم النحو فيقول :

« لايسخط عليك الله والملكان إذا لم تدر لم ضمت تاء المتكلم وفتحت تاء الخطاب » (٢) .

ولعل القول الفصل فى موضوع « العلل النحوية » هو ما جاء عن ابن السراج من أن العلل على ضربين: الضرب الأول : ما يؤدى إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب .

والضرب الثانى : ما يسمى علة العلة . وذلك مثل قولهم : لم صار الفاعل مرفوعا ، ولم كان المفعول منصوبا ؟

والضرب الأخير : لا يفيد فى تقويم اللسان ، ولا يعلمنا طريقة العرب فى كلامها ، وإنما يستخرج حكمة العرب فى الأصول التى وضعتها ، ويبين فضل العربية على غيرها من اللغات .

ويرى ابن جنى أن تسمية الضرب الأخير « علة العلة » من قبيل التجوز وما هو فى حقيقته إلا شرح وتفسير وتتميم للعلة ويوضح ذلك فيقول :

ألا ترى أنه إذا قيل : لم ارتفع الفاعل ؟ كان الجواب لإسناد الفعل إليه وكان من الممكن أن تبدأ بذلك فى الجواب عن رفع « زيد » من قولنا : « قام زيد » إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله : إنما

---

(١) الاقتراح للسيوطى تحقيق د . أحمد قاسم ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٢) الفصول والغايات لأبى العلاء المعرى ص ٧٣ .

ارتفع لأنه فاعل ، حتى يسأل فيما بعد عن العلة التى لها رفع الفاعل (١) .

وخلاصة القول فى موضوع « العلل النحوية » أن الإغراب فى التعليلات النحوية ، التى لا تفيد فى تقرير أصول هذا العلم ، ووضع أسسه وقواعده التى تساعد على إلتزام النهج العربى فى الصياغة والتراكيب لا حاجة بنا إليه ، وهو لون من ألوان الرياضة العقلية التى تفسد الذوق ، وتحول دون مواصلة البحث الجاد الملتزم فى مسائل النحو وقضاياه .

إلغاء القياس :

وتمشيا مع فلسفة المذهب الظاهرى دعا ابن مضاء إلى إلغاء « القياس » الذى يقوم على أصل وفرع يقاس عليه لعلة تجمع بينهما ثم تنتهى إلى أن يأخذ الفرع حكم الأصل ، ولما كان القياس يعتمد على العلة رفضه ابن مضاء ، لأنهم لا يعترفون بالعلل ..

والعرب أمة حكيمة لا يقيمون الشىء على الشىء ، ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة فى الفرع ومن أمثلة قياس النحو بين :

١) تشبيه الاسم بالفعل فى العمل .

٢) تشبيه إن وأخواتها بالأفعال المتعدية فى العمل .

٣) تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فتمنع مما منع منه الفعل وهو الخفض .

وإنما سقط التنوين من الفعل لثقله ، وإنما ثقل لقلة استعماله . والمصروف أكثر استعمالا من غير المصروف ، ولذلك منع غير المصروف مما منع منه الفعل وهو التنوين وصار الجار تبعا له (٢) .

---

(١) راجع الاقتراح للسيوطى تحقيق د ـ أحمد قاسم ص ١١٨ ـ ١١٩ .

(٢) انظر الرد على النحاة ص ١٣٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وابن مضاء إن كان لا يؤمن بالقياس فى الأمور الدينية والشرعية استجابة لمذهبه الظاهرى فله ذلك وليس من حقنا أن نؤاخذه عليه ، أما أن يقول بإلغاء القياس النحوى فتلك كبيرة فى حق اللغة العربية ، لأن القول بذلك هدم للغة وقضاء عليها ، لأن الغالب فى المسائل النحوية يعتمد على القياس ، ولهذا قيل فى تعريف النحو : إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وبالغوا فى الاهتمام بأمر القياس فى النحو ، فقالوا : « إنما النحو قياس يتبع » ولهذا يمكن القول بأن من أنكر القياس فقد أنكر النحو ...

والقياس ثابت بالأدلة القاطعة ، لأن العلماء أجمعوا على أنه إذا قال العربى : كتب زيد ، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة نحو : عمرو وبشر إلى ما لا نهاية مما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ذلك عن طريق النقل محال .

وكذلك القول فى سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجارة والجازمة ، فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ذلك بالنقل متعذر ، فلو لم يجز القياس ، واقتصرنا على ما ورد فى النقل من الاستعمال لبقى كثير من المعانى لا يمكننا أن نعبر عنها لأنها لم تنقل ، وذلك يتنافى مع حكمة الوضع ، فوجب أن يوضع وضعا قياسيا عقليا لا نقليا (١) .

وفى القياس يقول ابن جنى « واعلم أن العرب تؤثر التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملته عرفت قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال . . . ثم يقول : « ومن ذلك حملهم حروف المضارعه بعضها على حكم بعض فى نحو حذفهم الهمزة فى نكرم وتكرم

---

(١) الخصائص ج ١ ص ١١١ - ١١٢ .

وبكرم لحذفهم إياها فى « أكرم » لما كان يكون هناك من الاستثقال، لاجتماع الهمزتين فى نحو : أؤكرم، وإن عربت بقية حروف المضارعة - لو لم تحذف - من اجتماع همزتين، وحذفهم أيضاً الفاء من نحو : وعد وورد فى : يعد ويرد، لما كان يلزم - لو لم تحذف - من وقوع الواو بين ياء وكسرة، ثم حملوا على ذلك مالو لم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة نحو: أعد وتعد ونعد لا لاستثقال، بل لتساوى أحوال حروف المضارعة فى حذف الفاء معها »[1] .

فالعربى بأصل الفطرة وبحكم السليقة يأتى استعماله مطابقا للقياس وذلك بحمل شىء على شىء ، واعتبار ذلك فى كل ما يقول قبل أن يعرف القياس ، وقبل أن توضع له أركان ومعايير وتكون فيه بحوث وكتابات .

والقياس له دوره فى إثراء العربية وتنميتها ، ومدها بكثير مما تحتاج إليه عبر رحلتها الطويلة على درب الحياة ، لذلك رأينا ابن جنى يقول : « واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب »[2].

وإذا وقع تعارض بين السماع والقياس فإنك تنطق بالمسموع على ماجاء عليه دون تغيير ، وليس لك أن تقيسه فى غيره ، ومن ذلك قول الله - سبحانه - : « استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله » (المجادلة : ١٩) فهذا ليس بقياس لكننا ملزمون بقبوله ، واستعماله على مانقل ، لأننا إنما ننطق بلغتهم ، ونحتذى فى جميع ذلك أمثلتهم ولكن ليس لك أن تقيس على هذا غيره ، ألا ترى أنك لا تقول فى « استقام » : « استقوم » ولا فى « استياع » : « استبيع »[3] لذلك تقول فيما جاء مسموعا عن العرب وقد خالف القياس : « يسمع ولا يقياس عليه » ولن يتمكن الإنسان من استعمال القياس : إلا إذا وقف على المسموع من اللغة ، لأنه لا قياس إلا على ماسمع ، وما نقل

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ١١١ ، ١١٢ . (٢) المرجع السابق ص ١١٤ .
(٣) المرجع السابق ص ١١٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن العرب ، وكلما كثرت ثروة الإنسان من اللغة وأحاط بالأساليب التي استعملها العرب أمكنه أن يستخدم القياس ، وينتفع به ويمنح لغته زاداً لا ينفد ، وعطاء لا يتوقف ولا ينتهي ، وهذا هو واجبنا الذي لا سبيل إلى الهروب منه ، أو التقصير فيه ، بل إنه باب واسع لتجديد العربية ومدها بكل ما ينتهي إليه اجتهاد الباحثين والعلماء .

إلغاء التمارين غير العمليه :

وإذا كان ابن مضاء يرى إلغاء القياس والعلل الثنائية والثلاثية فهو يرى كذلك إلغاء التمارين غير العملية من النحو لأنها افتراض لا أصل له ، واختلاق جاء به النحويون على غير مثال صاغته العرب ، وأنطقت به ، فيقول : « ومما ينبغي أن يسقط من النحو (ابن من كذا مثال كذا) كقولهم : ابن من البيع مثال « فعل » فيقول قائل : « بوع » أصله « بيع » فيبدل من الياء واواً لانضمام ماقبلها ، لأن النطق بها ثقيل ، كما قالت العرب : « موقن وموسر » أصل « موقن » : ميقن ، لأنه اسم فاعل ، وفعله أيقن ، فقاء الفعل منه ياء »(١) ،

ويقول آخر : مثال « فعل » من البيع « بيع » - بكسر الباء - لتصح العين ، ومثال ذلك : « بيض وعين وغيد » في جمع « أفعل » و « فعلاء » والقياس أن يقال : « بيض ، وعين ، وغيد » ، لكنهم عدلوا إلى الكسر في فاء الكلمة لتصح العين فلا تقلب الياء واوا لمناسبة الضمة .

وأما أي الرأيين هو الصواب فإن لكل واحد من الفريقين حجته وأدلته(٢) .

ويحتدم الجدال بين الفريقين ويطول النقاش بين أخذ ورد عما لا يفيد دارسا ، ولا ينفع باحثا ، ولا يعود بخير على العلم ، وإنما يضيع الأصل ، وتضل الحقيقة بين هذه المتاهات ، ولذلك فإنما أوافق ابن مضاء فيما ذهب إليه من إلغاء هذه التمارين غير العلمية بالنسبة للدارسين ، ولا أوافقه فيما سواها إلا في علة العلة وما عدا ذلك مما ذهب إليه ابن مضاء فهو مردود عليه ،

(١) الرد على النحاة ص ١٣٨ . (٢) المرجع السابق ص ١٣٨ ، ١٣٩ بتصرف .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا أقره على شيء منه لأنه حائد عن الصواب ، متجن على الحقيقة ، متهم فى حكمه ، لأن هذا الحكم قد أملاه تعصب مذهبي ، وينبغي أن تكون البحوث العلمية فى منأى عن الميول والأهواء والنزعات . وأن يكون صاحبها متجردا تمام التجرد وهو يبحث عن الحقيقة ، وبذلك تكون النتائج التى وصل إليها جديرة بالرضا والقبول .

الأستاذ إبراهيم مصطفى و « إحياء النحو » :

يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن النحاة حينما عرفوا النحو بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء ، قد ضيقوا دائرة بحوثهم ، لأنهم قصروا النحو على تعرف الحرف الأخير ، بل على خاصة من خواصه ، وهى الإعراب والبناء ، ويعلل ذلك بأن حس القوم كان متيقظا ، ولما تسرب اللحن إلى العربية فطنوا له ، فضبطوا أواخر الكلمات بنقط ، فلما هدى النحاة إلى سر الإعراب فرحوا به وشغلوا بذلك عما عداه من سائر طرق تأليف الكلام ، وقد شذ عن هذا النهج اثنان من العلماء أحدهما أبو عبيدة فى كتاب « مجاز القرآن » والآخر عبد القاهر الجرجانى فى كتابه « دلائل الإعجاز » ، فأرادا أن يسلكا بالنحو منهجا صحيحاً ، ولكن لم يقدر لهما النجاح ، لأن الناس كانوا مفتونين بنحو سيبويه .

والذى ذكره صاحب الإحياء من تعريف النحو هو المعنى الشائع عند النحويين الذى سارت عليه أجيال النحاة ، والزعم بأن النحو علم الإعراب والبناء ، أو علم الإعراب ظلم للنحاة ، لأن الحقيقة تأباه والواقع يرفضه ، وما بين أيدينا من مصنفات القوم يقرر غير ذلك والذى يجب أن يكون معلوما أن النحو عند النحاة جميعا « علم قوانين تأليف الكلام فى لغة العرب » والدليل على ذلك ما يلى :

١ — بحوث النحو لم تكن قاصرة على الإعراب والبناء ، إنما شملت

الإثبات والنفى والتأكيد والإستفهام، والتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير والقسم إلى غير ذلك من بحوث .

٢ - هناك من عرف النحو بمعناه الشامل كما ينبغى أن يكون، ومن ذلك تعريف الأشمونى حينما عرفه بقوله : « النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها » .

وكان على المؤلف أن يكون على بينة من أمره حينما يتصدى لبحث موضوع علمى، وأن يكون محيطا وملما بما جاء فى هذا الموضوع من تعاريف، وأن يكون متثبتاً ليكون حكمه أقرب إلى الإنصاف، وأبعد عن الجور والتجنى، وإلا كان متهما بالقصور، أو سوء القصد بالاتجاه .

٣ - التعريف الذى اعتمد عليه الباحث تعريف معلول تكلم النحاة فى بيان قصوره .

٤ - ذكر العلماء فى حصر علوم العربية أن البحث فى لغة العرب إما عن المفردات وإما عن المركبات والأول إما من حيث الجوهر فاللغة، أو الهيئة فالتصرف، أو انتساب بعضها إلى بعض فالاشتقاق، والبحث فى المركبات إن كان من حيث هيئاتها التركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية فذلك موضوع علم النحو[1] .

٣ - هجوم على فكرة « العامل » :

يقول صاحب الإحياء : لقد أكب النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام، لا يرون من خصائص العربية ما يشغلهم دونه، فماذا بلغوا من سر الإعراب ؟

(١) انظر النحو والنحاة للأستاذ محمد عرفه ص ٢٨، ٢٩، ٣٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لقد كان الأساس فى كل بحوثهم أن الإعراب أثر يجليه العامل ، فكل علاقة هى أثر للعامل ظاهراً أو مقدراً ، أليس النحو هو الإعراب والإعراب هو أثر العامل ؟

لقد كثر الهجوم ، وتتابع الثائرون على نظرية العامل بعد حملة ابن مضاء على النحاة ، وكلهم مقلدون وتابعون ، ويرددون ماقال ، ويعيدون على الأسماع ما نادى به منذ القرن السادس الهجرى ، ويزعمون أنهم مجددون .

والحق أن هذه العوامل هى آلات هذه الأحداث ، والعرب قد تنسب الفعل إلى آلته ، كما تنسبه إلى فاعله فيقولون : قطعت السكين . كما يقولون قطعت بالسكين . وأنت تقول : كتب القلم وتقول : كتبت بالقلم .

ومن المسلم به أن هذه العوامل لا تكون عاملة بالإرادة ، لأن الإرادة من شأن الأحياء ولا تكون عاملة بالطبع ، لأن الفاعل بالطبع لا يختلف أثره كالإحراق بالنسبة للنار ، وهذه العوامل ليست عوامل فى الرفع نفسه ، وإنما هى عوامل فى وجوب الرفع ، فليست هى الرافعة أو الناصبة أو الجارة ، وإنما هى التى أوجبت هذه العلامات الإعرابية ، وهذا الإيجاب أثر لها ، ولا يستخلف عنها ، وهو أثر بالمواضعة والاصطلاح[1] .

٣ — الرد على النحاة فى زعمهم أن الإعراب أثر لفظى :

يرى الباحث أنه يختلف مع النحويين فى حركات الإعراب لأنهم يرون أن هذه الحركات هى أثر من آثار العامل ، لأن الإعراب حكم لفظى خالص ناشىء عن أثر العامل ، وهذه العلامات لا تدل على معنى ، ولا أثر لها فى تصوير المفهوم ، هذا اتهام قاس ، موجه إلى النحويين ينال من علمهم ، ومن طريقة تفكيرهم .

والنحاة المتقدمون جعلوا الإعراب حكما لفظيا ، وعلاماته لا تدل

(١) انظر النحو والنحاة ص ٨٣ .

على معنى ، وأما الباحث فقد هدى إلى معان لعلامات الإعراب ، خفيت على هؤلاء النحويين الأغرار !!

والذى ادعاه المؤلف ظلم عظيم للنحويين جميعا ، فيه إجحاف بهم وتجن على علمهم وتشويه لما جاء عنهم ، ودون فى كتبهم ، لأن النحاة جميعا يقررون أن الحركات الإعرابية علامات على معان تركيبية ، فقد قرروا أن الضمة علم الفاعلية ، وأن الفتحة علم المفعولية ، وأن الجر علم الإضافة ، وماقال نحوى واحد بأن الإعراب حكم لفظى خالص .

ألم يقف الباحث على تفسير القرآن الكريم على أساس إعرابى ، واختلاف المعانى باختلاف الإعراب والقراءة ؟

ألم يقرأ شروحا للشعر العربى قامت على الإعراب ، وفسرت المعانى المقصودة لهؤلاء الشعراء اعتمادا على الإعراب ؟

إن النحو العربى كله مبنى على أن حركات الإعراب دوال على معان تركيبية مقصودة من الكلام ، ومن لم يفهم هذا الأصل لن يفهم علم النحو ، ولا آراء المفسرين فى تفسيرهم ، ولا آراء علماء العربية فى شرح شواهد وقصائد الشعر العربى(١) .

والنحويون يرون أن الضمة علم الفاعلية ، والباحث يقول : أن الضمة علم الإسناد ، وهو تابع فى ذلك لواحد من أعلام النحويين وهو الرضى الذى ذهب إلى أن الرفع علم كون الكلمة عمدة فى الكلام والنصب علم كون الكلمة فضلة ، والعمدة هو ما كان أحد ركنى الإسناد ، والفضلة ماليس كذلك فالعمدة يشمل المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل ، إلا أن الباحث أراد بعض ماتدل عليه كلمة عمدة وهو كون الكلمة مسنداً إليها ، ولم يرد الشق الآخر ، وهو كون الكلمة مسندة ، مع أن كلمة الإسناد شاملة للمعنيين .

واعترض على الباحث فى جعل الرفع علم الإسناد باسم إن وأخواتها

---

(١) النحو والنحاة ص ١١٨ بتصرف .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واسم « لا » ، وكان رده على اسم إن بأنه كثر مجيء الضمير بعد « إن » والأداة إذا دخلت على الضمير مال حس العرب اللغوى إلى أن يصلوا بينهما ، فاستبدلوا بضمير الرفع ضمير النصب ، لأن ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل ، فلما كثر مجيء ضمير النصب بعدها توهموا أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا على التوهم مثل قولهم : ما زيد قائما ولا قاعد ، بجر « قاعد » على توهم جر « قائم » بالباء . وما قاله الباحث مردود من وجهين :

الأول : أنه لو كان الموضع لضمير الرفع ، وناب عنه ضمير النصب ، لسمع ضمير الرفع بعد هذه الأدوات ولو قليلا باعتبار أنه الأصل - كما زعم الباحث - مع أن ذلك لم يسمع ولم يقع بعدها إلا ضمير النصب .

الثانى : أن الإعراب على التوهم قليل الوقوع فى كلام العرب ، والإعراب على الأصل هو الشائع والكثير أما هنا فوقوع المرفوع نادر ، وهو مؤول إن ورد[1] .

وقد يزول الإعراب على التوهم بالتصريح بالعامل ، أما هنا فما قال وان يقول أحد بالتصريح بهذا العامل .

٤ - المسند إليه يشمل المبتدأ أو الفاعل ونائب الفاعل :

يرى الباحث أن النحويين كثروا الأقسام وطولوا الكلام فيما لا داعى للتطويل فيه ، لأنهم جعلوا المبتدأ باباً ، والفاعل باباً وكذلك نائب الفاعل وكان بإمكانهم أن يجمعوا هذه الثلاثة تحت باب واحد هو « باب المسند إليه » ويرى أن الذى حمل النحويين على هذا ظنهم أن هناك اختلافا فى الأحكام يوجب هذا التقسيم ، لينفرد كل واحد من هذه الثلاثة بحكمه ، وليس الأمر كما ظن القوم ، لأن ما استندوا إليه يمكن دفعه .

أولا : يزعم النحويون أن من الخلاف بين المبتدأ والفاعل ، أن المبتدأ

(١) النحو والنحاة ص ١٢٨ .

يجوز حذفه ، أما الفاعل فلا يحذف ، والباحث يرى أن الفاعل يحذف كذلك كالمبتدأ ، وهو ما يعرف عند النحويين باستتار الفاعل ، (يلاحظ أن الباحث هنا يقلد ابن مضاء كما سبق أن قلده فى رفض « نظرية العامل »).

ثانيا : قالوا : إن الفاعل لا يتقدم على فعله والمبتدأ يتقدم ويتأخر عن الخبر إلا إذا كان الخبر فعلا فيجب تقدم المبتدأ عليه ، والحق أنه يجوز لك أن تقول : جاء زيد . وزيد جاء ، فيتقدم المسند أو يتأخر ، وهو من باب الحرية عند العرب - يلاحظ أن القول بتقدم الفاعل مذهب كوفى ولم يشر الباحث إلى ذلك - .

ثالثاً : أن الفاعل لا يجب تأنيث الفعل له إذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا ، بخلاف المبتدأ فإنه يجب تأنيث الفعل إذا كان المبتدأ مؤنثا مجازيا

رابعا : مطابقة المسند للمبتدأ فى التثنية والجمع ، أما الفعل فلا يطابق الفاعل فى التثنية والجمع ، ويرى الباحث أن مدار التفرقة إنما هو التقديم والتأخير ، وليس للابتدائية أو الفاعلية ، فإذا تقدم المسند إليه وجبت المطابقة ، وإذا تأخر لم تكن مطابقة .

ولا خلاف فى أن هذه الثلاثة نعنى : المبتدأ والفاعل ونائبه تندرج تحت « المسند إليه » ، وكل واحد منها يسمى مسندا إليه ، ولكنهم جعلوا لكل واحد منها باباً على حدة لأنها تختلف فى الأحكام ، وما ادعاه الباحث من اتحاد الأحكام تارة ، ومن رجوع الاختلاف فى الأحكام إلى تقدم المسند إليه أو تأخره ادعاء باطل وليس بصحيح لما يلى :

(١) لم يفرق الباحث بين الحذف والإضمار مدعيا أن هذه مجرد تسمية ، ولم يدرك أن المستتر تعاون على الدلالة عليه اللفظ والعقل جميعا ، أما المحذوف فإن الذى يدل عليه هو القرينة .

(٢) زعم الباحث أن اختلاف الأحكام يرجع إلى تقدم المسند إليه لا إلى كون هذا فاعلا وهذا مبتدأ زعم فاسد ، لأن مرجع اختلاف الأحكام

يتوقف على نوع المحكوم عليه ، أو المسند إليه فإن كان مبتدأ وجبت المطابقة ، وإن كان فاعلا لزم المسند حالة واحدة فإذا قلت : فهم محمد أو المحمدان أو المحمدون ، أو أفاهم المحمدان أو المحمدون لزم أن يوجد المسند لأن المسند إليه فاعل ، فإذا قلت : أفاهمان المحمدان ، أو أفاهمون المحمدون؟ كان المتأخر وهو قولنا : المحمدان والمحمدون مبتدأ ، ولزمت المطابقة مع أنه متأخر ، لأنه تأخر فى اللفظ لا فى الرتبة والمعنى على التقديم ، إلا على لغة ضعيفة فإنه يعرب فاعلا ونحن نسير على استعمال عامة العرب .

(٣) لا يمكن النحويين من أمر اختلاف الأحكام بين المبتدأ والفاعل بدليل أن الباحث تراجع فيما قرره سابقا استجابة لهذا الاختلاف فرأيناه يقول : المسند إليه إذا تقدم والمسند إليه إذا تأخر فجعله قسمين وهذا نظير ما قال به النحويون من المبتدأ والفاعل مع الاختصار وقوة الدلالة ودقتها فيما قالوا عما إدعاه الباحث .

وأما عن الفاعل ونائبه فبعض النحويين جعلهما باباً واحداً ، لاتحادهما فى كثير من الأحكام ، وبعضهم أفرد كل واحد منهما بباب يخصه لما بينهما من اختلاف فى بعض الأحكام .

• — يرى الباحث أن الفتحة ليست علامة إعراب :

من رأى الباحث أن الفتحة فى اللغة العربية لا تكون علامة للإعراب ، وإنما هى حركة خفيفة يمكن اللجوء إليها إذا لم تكن هناك نية إسناد أو إضافة ويمكن اعتبار الفتحة فى العربية مثل السكون فى اللغة العامية ، فكما أن العامة تلجأ إلى تسكين أواخر الكلمات طلبا للخفة ، لا لغرض الدلالة على معنى كذلك فعل العرب فإنهم يفتحون أواخر الكلمات لغرض التخفيف .

والذى ذهب إليه الباحث مخالف لما قرره النحويون ، لأنهم جعلوا الفتحة علم المفعولية ، فإذا ما أرادت العرب التخفيف لجأت إلى السكون .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد أجهد الباحث نفسه بإقامة الدليل على خفة الفتحة بالنسبة للضمة والكسرة ، وهذا مسلم لاخلاف فيه ، أما خلافنا مع الباحث فى إدعائه أن الفتحة أخف من السكون ، ومن البدهيات أن السكون أخف من الحركة ، لأنه قطع للحركة ، ولأننا نعرف أن الحركات أبعاض حروف فالضمة بعض الواو ، والكسرة بعض الياء ، والفتحة بعض الألف ، بدليل أن المتكلم إذا مد الحركة تولد حرف بسبب هذا المد ، وعلى هذا يكون الحرف الساكن حرفا على الحقيقة بينما يكون الحرف المتحرك حرفا وبعض حرف ، ولا فرق فى ذلك بين فتحة وغيرها ، وإن كانت الفتحة أخف ، وعلى ذلك تستطيع أن تقرر فى اطمئنان أن السكون أخف من الحركة ولو كانت الحركة هى الفتحة .

٦ — لايعترف الباحث بعطف النسق ، ويرى أن التوابع أربعة :

نعت وبدل وتوكيد وعطف بيان ، ويعيب على النحويين فصل التوكيد عن البدل ، لأنه لافرق بين أن تقول :

جاء القوم بعضهم ، وجاء القوم كلهم ، والأولى أن يندرجا معا تحت باب واحد ، هو باب البدل - هذا على حسب زعم الباحث - .

وحجته فى إنكار عطف النسق أنه يقول إن الثانى متحدث عنه مثل الأول فى قولك : جاء زيد وعمرو ، وحق المتحدث عنه الرفع ، وليس الأول أحق بالرفع من الثانى ، كما أن الثانى ليس محمولا على الأول ، وإنما كل واحد منهما متحدث عنه ، وكل واحد منهما له إعراب المتحدث عنه .

ونحن نقول له : إن المشاركة فى الحكم الإعرابى لاتنافى مع التبعية ، كما أن التبعية لاتتعارض مع كونه مشاركا للأول فيما يستحق من إعراب ، والتابع ما وصف بهذا الوصف إلا لأنه يتبع ما قبله فيما له من حكم إعرابى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد اختلف النحاة فى العامل إذا كان التابع عطف نسق ، هل يكون العامل فيه هو الفعل بواسطة حرف العطف؟ أم أن العامل فيه حرف العطف؟ وقيل : إن العامل فيه مقدر(١) .

٧ - إنكار النعت السببي :

يرى أن النعت السببي لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت ، ومثل لذلك بقول الله - سبحانه - « ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها » (النساء : ٧٥) وقولك : « رأيت فتى باكية عليه أمه » وأسلوب الكلام أن تقول فى المثل : « رأيت فتى باكية عليه أمه » فترفع - هكذا يقول - والرفع هو وجه الكلام من حيث كان البكاء وصفاً للأم وحديثا عنها ، وإنما تجىء الكلمة موافقة لما قبلها فى الإعراب من باب المجاورة ، وكل ما جاء من هذا النوع حقه أن يفصل عما قبله وألا يجرى عليه فى إعرابه ، إلا إذا وافقه فى التعريف والتنكير فإنه يجرى على ماسبقه فى إعرابه ، ويكون ذلك من باب الإعراب بالمجاورة(٢) .

هذا ما ادعاه الباحث فى هذا المقام ، وزعم أن له سنداً فيما ذهب إليه ، وهو الأخذ عن ابن جنى فى توجيه ما جاء عن العرب من قولهم : هذا جحر ضب خرب ، فالنحويون يقولون إن كلمة « خرب » نعت لكلمة « جحر » المرفوعة ولكنها جرت لمجاورتها لكلمة « ضب » المجرورة ، وهذا قليل ، وقال ابن جنى : ليس بقليـــل ولا شاذ ، بل منه فى اللغة العربية كثير جداً ، وأصله : هذا جحر ضب خرب جحره ، فحذفت كلمة جحر لأنها واضحة فى المعنى .

والباحث لم يفهم كلام ابن جنى ، ولم يعرف مرجع الضمير فيما قال ، ولهذا تخبط فيما يقول ، لأن مراد ابن جنى بقوله : ليس بقليل ولا شاذ ، أى ليس

---

(١) انظر النحو والنحاة ص ١٩٠ .

(٢) انظر النحو والنحاة ص ١٩٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا التركيب فى كلام العرب بقليل ولا شاذ ، ولا يريد الجر بالمجاورة ، كما فهم الباحث المجـــدد ، وابن جنى يهرب من الجر بالمجاورة ويعربه على أنه نعت سببى ، فـكلام ابن جنى حجة على الباحث ، وهدم لما رآه ، ولابس سنداً له يعتمد عليه ويأوى إليه - كما فهم خطأ صاحب التجديد - ولتنظر فيما قاله ابن جنى: « أصل قولهم: هذا جحر ضب خرب: هذا جحر ضب خرب جحره، فيجرى « خرب » وصفا على « ضب » ، وإن كان فى الحقيقة للجحر ، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه فتجرى « قائما » وصفا على « رجل » ، وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره . . . فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع فى نفس «خرب» فجرى وصفا على ضب ، وإن كان الخراب للجحر لا للضب ، على تقـــدير حذف المضاف ، على مارأينا .. ثم يقول : وعلى نحو من هذا حمل أبو على - رحمه الله - :

كبير أناس فى بجاد مزمل[1]

ولم يحمله على الغلط ، لأنه أراد : مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجر ، فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول[2] .

ومن عجيب أن ينحرف الفهم بزاعم التجديد مرة ثانية فى موضوع النعت السببى فيظن أن الوصف نعت لما قبله على الحقيقة فيقول :

فلو أن النعت السببى كان صفة لما قبله لـكان بعيداً أن نقول : « القرية الظالم ، وفتى باكية ، وأنت تعلم عناية العرب بالنوع وبيانه ، وحرصهم على التفريق بين المذكر والمؤنث ، فهو يرى أن النعت السببى وصف لما قبله ولذلك يجب أن يكون مطابقا له .

---

(١) وصدر البيت : كأن ثبيرا فى عرانين وبله .

وهو من معلقة امرىء القيس ، وثبير : جبل، والبجاد : كساء مخطط .

(٢) الخصائص لابن جنى ج ١ ص ١٩٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وما قال أحد من النحويين إن الوصف فى النعت السببى نعت لما قبله على الحقيقة ، وإنما هو نعت لما هو من سببه ، وإنما جرى فى الإعراب على ماقبله ، فالظالم فى الحقيقة أهم أهل القرية ، والباكية فى الواقع هى الأم ، وإنما وصفت القرية بأنها ظالم أهلها ووصف الفتى بأن أمه باكية ، فالوصف ومرفوعه جميعا نعت للاسم السابق واختلط الأمر على المجدد الكبير فلم يفهم ما يعرفه صغار الباحثين ، وهو الحجة الثبت كما يقول عنه الدكتور طه حسين فى مقدمة الكتاب ، ولا شك أن عميد الأدب العربى قد قرأ الكتاب ووقف على مافيه ، ولكنه لم ينبه الباحث على ماوقع فيه من خطأ ! أتدرى ما السبب ؟ لأنه هو نفسه لم يعرف هذه الأخطاء .

(٨) من رأى صاحب الإحياء أن خبر المبتدأ يجعل فى عداد التوابع ، وأن يكون إعرابه تابعا للمبتدأ ، لأن العرب تحب الموافقة بين اللفظين . وجعل الخبر تابعا يحدث خلطا واضطرابا فى قواعد العربية ، لأن من التوابع مانجب فيه المطابقة المتبوع ، ومنها مالا تجب فيه المطابقة ، ولا ندرى بأى النوعين نلحق الخبر ، فى قولنا : « محمد عالم » ؟

(٩) ومما رآه صاحب الإحياء « أن التنوين علم التنكير » .

وعلى هذا يكون المنون من الأسماء نكرة ، ومالم ينون معرفة يستوى فى ذلك معرب الأسماء ومبنيها .

ونقض هذا الادعاء واضح بالأعلام المنونة كنوح ولوط وخالد ومحمد وعمرو فعلة التنكير موجودة فيها وهى التنوين - على حد زعم الباحث - ولا وجود للتنكير فى واحد منها ، لأنها أعلام والأعلام معارف .

كما ينتقض ذلك بما جاء غير منون من النكرات مثل : مساجد ومآذن ، وصوامع ، وعصافير ، وأبيض ، وأحور ، وعطشان ، فهذه لاتنوين فيها ، وما قال أحد إنها معارف ، وبذلك يثبت أن هذا إدعاء مرفوض وزعم باطل .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لجنة تبسيط القواعد :

بعد المحاولة التى قام بها « إبراهيم مصطفى » والتى أراد بها « إحياء النحو » فباءت محاولته بالفشل لما صحبها من قصور وإبهام ، وما وقع فيه صاحبها من سوء الفهم والإدراك ، ظهرت محاولة أخرى كان الهدف منها تعليميا ، وقد اشترك فى هذه اللجنة مع « إبراهيم مصطفى » بعض رجال التعليم[1] الذين وكل إليهم النظر فى تبسيط قواعد اللغة العربية نحوا وصرفا وبلاغة ، وكتبت اللجنة تقريرا ضافيا تضمن مقترحات التيسير المنشود ، ودرس (مجمع اللغة العربية)[2] فى مؤتمره سنة ١٩٤٥ هذه المقترحات ، وأدخل عليها بعض التعديلات ، وأهم عناصر هذه المحاولة التى تتعلق بالنحو ما يلى :

- فيما يتعلق بالإعراب ، رأت الاستغناء عن الإعراب التقديرى والإعراب المحلى لما فى ذلك من مشقة على الدارسين ، ولا جدوى منها فى الضبط ، أو تصحيح الإعراب .

- رأت اللجنة أن ماقاله النحويون من علامات إعراب أصلية ، وأخرى فرعية عبء يجب تلافيه ، لذلك اتجهوا إلى تقسيم الاسم المعرب إلى الأقسام الآتية :

١ - اسم تظهر فيه حركات الإعراب الثلاث ، وهو الكثرة الغالبة فى الأسماء مثل : محمد - خالد - عمرو - زيد .

٢ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ممدودة ، وهو الأسماء الخمسة .

٣ - اسم تظهر فيه حركتان : ضم وفتح ، وهو الممنوع من الصرف .

٤ - اسم تظهر فيه حركتان : ضم وكسر ، وهو جمع المؤنث السالم ،

---

(١) شارك فى هذه اللجنة : طه حسين ، وأحمد أمين ، وعلى الجارم ، ومحمد أبو بكر إبراهيم ، وإبراهيم الشاذلى .

(٢) قرارات اللجنة منشورة فى مجلة المجمع ج ٦ سنة ١٩٥١ ص ١٨١ - ١٩٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥ - اسم تظهر فيه حركة واحدة ، وهو المنقوص مثل : القاضى .
٦ - اسم تظهر فيه ألف ونون ، أو ياء ونون ، وهو المثنى .
٧ - اسم تظهر فيه واو ونون ، أو ياء ونون ، وهو جمع المذكر السالم .

فيما يتعلق بأركان الجملة :

كان أمام اللجنة اتجاه (إبراهيم مصطفى) إلى (المسند إليه) الذى يأتى بالفاعل ، مع أنه مصطلح نحوى ولكنها رأت أن تغير ، فاتجهت إلى اصطلاح (الموضوع والمحمول) وهو اصطلاح منطقى ، وجعلتهما لركنى الجملة الأساسيين ، فالجملة تتكون من الموضوع والمحمول ، ومن تكملة تذكر عند الحاجة إليها ، وعلى أساس ذلك قامت اللجنة بتنظيم أبواب النحو ، وعرفت الموضوع بأنه هو المحدث عنه فى الجملة ، وأنه مضموم دائما ، إلا إذا وقع بعد (إن) أو إحدى أخواتها .

وعرفت المحمول بأنه هو الحديث ، ويكون اسما فيضم ، إلا إذا وقع مع (كان) أو إحدى أخواتها فيفتح .

ويكون فعلا . أو مع حرف من حروف الإضافة ، أو جملة ، ويكفى فى الإعراب أن يقال : (محمول) .

ولما تمتاز به العربية من مرونة فلا إلزام فى ترتيب الجملة ، إلا أن الغالب أن يتأخر الموضوع إذا كان نكرة ، أو كان المحمول فعلا .

والمحمول يأتى مطابقا للموضوع فى النوع ، فإذا كان الموضوع مؤنثا لحق المحمول علامة التأنيث . كما يأتى المحمول مطابقا الموضوع فى العدد إذا كان المحمول متأخرا ، نحو : (العمران حضرا) والألف فى الفعل (حضرا) علامة تثنية ، وليست ضميرا .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- إلغاء المتعلق :

رأت اللجنة أن المحمول هو الظرف والجار والمجرور فى نحو قولك : خالد عندك ، وعمرو فى الدار ، وليس المحمول هو متعلق الظرف أو الجار والمجرور .

- من رأى اللجنة إلغاء الضمائر المستترة :

فقد استقر رأى اللجنة على إلغاء الضمائر المستترة وجوبا ، أو جوازا ، فإذا قلت : أنا أقوم ، أو خالد يقوم ، فليس فى واحد من الفعلين ضمير مستتر ، والفعل هو المحمول ، لا الجملة كما قال النحاة .

- أطلقت اللجنة على كل ما يجىء فى الجملة مصاحبا للموضوع والمحمول اسم التكملة وحكمها الإعرابى أنها تكون مفتوحة دائما إلا إذا سبقت بحرف إضافة « جر » أو كانت مضافة إلى ما قبلها .

وتأتى التكملة لبيان الزمان أو المكان ، أو لبيان العلة ، أو لتأكيد الفعل ، أو لبيان نوعه ، أو لبيان المفعول ، أو لبيان الحالة أو النوع .

- الأساليب :

ويراد بها : التعجب والتحذير والإغراء ويجب أن تكون العناية فى هذه الأساليب موجهة إلى طرق الأداء والاستعمال ، لا إلى تحليل الصيغ .

هذا ما انتهت إليه اللجنة فى محاولتها « تبسيط قواعد العربية » وتذليلها لتكون سهلة ميسرة على الدارسين ، تناولناه فى اختصار واستيعاب .

ولجنة « تبسيط القواعد » لم تحقق ما عقد عليها من آمال ، وإنما زادت الأمر تعقيدا والتواء وجعلت الدارس يضل فى متاهات دونها بكثير ما زعموا من صعوبة النحو العربى ، ونسأل هؤلاء القوم ؟

- كيف تعربون ما استغنيتم عن إعرابه ؟

هل يترك بلا إعراب كما ترك متبوعه ، وفى ذلك جناية على العربية بترك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كثير من تراكيبها بلا إعراب ، وهذا منزلق خطير يستحى أعداء هذه الأمة من التورط فيه ؟ وإذا قلتم بإعرابه فماذا أنتم فاعلون ؟

- تقسيم علماء العربية علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية عيب يجب التخلص منه ، فماذا فعلوا لتلافى هذا العيب ؟

ما الذى فعلته اللجنة حتى تزيل عن كاهل الدارسين هذا العبء الذى كان عقبة كئودا تحول دون مواصلة السير على درب العلم والمعرفة ، ويكفى إلقاء نظرة على الأقسام السبعة التى جعلتها اللجنة للاسم المعرب حتى تلمس مدى ماحقق هؤلاء المجتهدون من تذليل وتيسير لقواعد اللغة العربية .

وعند الحديث عن الجملة لجأت اللجنة إلى اصطلاح المناطقة فى تسمية ركنى الجملة بالموضوع والمحمول ولم تلجأ إلى « المسند إليه » كما فعل صاحب « إحياء النحو » جريا وراء التجديد ولو فى الأسماء وذكرت أن الموضوع مضموم دائما إلا إذا كان اسما لإن .

فهل معنى ذلك أن الموضوع لا يكون إلا مبنيا ، لأن الضم إنما يكون فى المبنيات لا المعربات ؟ وإذا قيل : لاتؤاخذ القوم لأنهم يريدون بالمضموم ما كان مرفوعا ، قلت : هؤلاء علماء يبحثون فى لغة أمة ، فكيف لايميزون بين الضم والرفع . وما رأى القوم لو كان الموضوع مثنى أو جمع مذكر سالما ؟ هل يكون مضموما كذلك ؟

وموضوع التكملة إنه يحير الكبار . فكيف يكون موقف الصغار منه ؟ تكملة لبيان العلة وتكملة لبيان الفعل ، أو بيان نوعه ، أو لبيان الحالة أو النوع .

هذه الأسماء تقابل فى اصطلاح النحويين الغابرين : المفعول له ، والمفعول المطلق ، والحال والتمييز ، فأى التعبيرين أولى بالقبول ، وأى الفريقين أحكم بابا ، وأهدى سبيلا ؟ .

- أما رأى اللجنة فى إلغاء المتعلق ، فهذا كلام مكسور ومعاد ، ذهب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إليه الكوفيون من قديم ، لأنهم يقولون إن انتصاب الظرف بعدد المبتدأ للمخالفة ، لأن الأصل أن يكون الخبر هو نفس المبتدأ ، كقولك: زيد عالم ، فالعالم هو زيد ، فإذا قلت : زيد عندك . استحال أن يكون الظرف هو المبتدأ ؛ فلما جاء مخالفا بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ خالفه فى الإعراب ، فيكون العامل فى الظرف عند الكوفيين معنويا ، وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ، والكلام ليس بحاجة إلى شىء يتعلق به الخبر ، أى أن الظرف هو الخبر لا متعلقه كما يقول البصريون »[1] .

كما أن القول بإلغاء المتعلق دعا إليه ابن مضاء فيما هاجم فيه النحويين ، وثار عليه وهو القول بإلغاء العامل .

تجديد شوقى ضيف :

وممن رفع لواء التجديد فى النحو العربى الدكتور شوقى ضيف ، الذى تأثرا بعيدا بآراء ابن مضاء بعد أن حقق كتابة « الرد على النحاة » .

والحق أن الدكتور « شوقى ضيف » متيم بابن مضاء . معجب بثورته التى اتسمت بالحدة والعنف على النحويين ، لذلك رأيناه يبارك ما اتجه إليه الثائر الأندلسى من رفض « نظرية العامل » وما يتصل بها من كثرة التقدير للعوامل المحذوفة ، ومن إلغاء « القياس » استمدادا من المذهب الظاهرى الذى يرفض العلل ، ولأن القياس يعتمد على العلة فهو مرفوض عند ابن مضاء ، وقد تابعه فى كل ماذهب إليه المحقق للكتاب فيقول : « والحق أن الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيرافى على كتاب سيبويه حتى يشك فى كل ما وضعه النحاة من علل وأقيسة فى نحوهم فليس هناك حرف يدخل على الفعل ولا حركة إلا ويعلل ذلك ، وقد يدخله القياس وكذلك الشأن فى الاسم »[2] .

---

(١) انظر شرح الكافية ج ١ ص : ٩١

(٢) الرد على النحاة تحقيق د : شوقى ضيف ص ...

كما سايرابن مضاء فى رأيه بإلغاء العلل الثوانى والثوالث ، ورأى أن ابن مضاء أراد أن يريح الناس عن طريقها من عبث طويل للنحاة .

كما وافق ابن مضاء فيما نادى به من إلغاء العوامل غير العملية ، لأنه إذا كان الواجب يحتم علينا أن نلغى العلل والأقيسة من النحو حتى نخلصه من كل مايعوق مسيرته ؛ ويعرقل انطلاقه فكذلك يجب علينا أن نلغى المسائل التى لا تفيد فى سلامة النطق أو الوصول إلى الصيغ العربية الصحيحة ، ولذلك اتجه إلى « إعادة تنسيق النحو »[1] وقد اتبع فى كتابه « تجديد النحو » النهج الآتى ليحقق مايريد :

(ا) عدم العناية بالموازين الصرفية ، لأنها تدعو إلى التعقيد ، ولا حاجة إليها ، كما أنه استغنى عن « باب الإعلال » لأنه يفرض صورا غير مستعملة .

(ب) تحدث عن المرفوعات بادئا بالمبتدأ والخبر ، وما تلا المبتدأ من النواسخ ممثلا فى « باب كان وأخواتها » والحروف العاملة عمل ليس ، وباب كاد وأخواتها . وباب ظن وأخواتها ، وباب أعلم وأخواتها ، كل ذلك حذفه من كتابه ، ولم يدرسه كأبواب مستقلة ، وإنما أتى بأمثلتها وردها إلى أبواب أخرى .

(ج) مما أبقى عليه من المرفوعات بعد « المبتدأ والخبر » باب إن وأخواتها ، ولا النافيـــة للجنس ، والفاعل ونائب الفاعل ، وحذف باب التنازع والاشتغال .

(د) وفى مباحث المنصوبات أبقى على المفعولات جميعا ، وأبقى على الاستثناء والحال ونسق « باب التمييز » تنسيقا جديدا ، كان من آثاره حذف ستة أبواب من النحو ، لأنه ألغى التقديرات فى « باب التمييز » ووضع مكانها

---

(١) هذا هو الأساس الأول

أن التمييز يأتى بعد فعل لازم ، وبعد صفة مشبهة . وبعد اسم تفضيل ، وعرض لمجىء التمييز بعد فعل التعجب فى مثل : « ما أجمل الفتاة خلقا » وللتعجب صيغة أخرى هى : « أجمل بالفتاة » وقد جعلتهما فعل أمر كما ذهب إلى ذلك الكوفيون .

وبناء على تنظيم « باب التمييز » على هذا النحو لم تعد هناك حاجة لجعل أبواب مستقلة للصفة المشبهة ، ولاسم التفضيل ، وفعل التعجب .

وأعرب ما يسمى عند النحويين « المخصوص بالمدح أو الذم » بدلا ، كما أعربه واحد من أئمة النحو ، وهو ابن كيسان ، وبذلك لم تعد ثمة حاجة إلى « أفعال المدح والذم » .

٢ - ولما كان الباحث شغوفا بابن مضاء ، مستضيئا برأيه ، وبدعوة لجنة تيسير النحو ، التى شكلتها الوزارة سنة ١٩٣٨ فقد دعا هو الآخر إلى : إلغاء الإعرابين : التقديرى والمحلى فى نحو : هذا فتى ، فيقال : هذا : مبتدأ ، وفتى خبر ، ولا داعى لأن يقال : هذا مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، وفتى : خبر مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر .

- إلغاء متعلق الظرف والجار والمجرور .

- إلغاء عمل « أن » المصدرية فى المضارع مقدرة .

وكلا الموضوعين مما ذهبت إليه الكوفيون ، ونادى به ابن مضاء بناء على ما قرره من رفض « نظرية العامل » وبالرجوع إلى كتب النحو يتبين لنا خطل هذا الإتجاه .

- إلغاء العلامات الفرعية فى الإعراب .

وقد قرر المجمع فى مؤتمره سنة ١٩٤٥ إلغاء العلامات الفرعية فى الإعراب كالفتحة فى الممنوع من الصرف ، والكسرة فى جمع المؤنث السالم ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والألف والياء فى المثنى ، والواو والياء فى جمع المذكر السالم ، وأخذ المجمع فى مؤتمره سنة ١٩٧٩ بذلك القرار(١) .

٣ - الإعراب لصحة النطق : فإذا كان الإعراب يؤدى إلى صحة النطق، وسلامة الأداء التزم به الباحث، وأن لم يؤد إلى ذلك فلا حاجة إليه ؛ لأن الإعراب وسيلة لا غاية وبذلك يمكن التخلص من « أن» المخففة من الثقيلة وأن المفسرة ، وكأن ولكن إذا كانتا مخففتين .

٤ - وضع ضوابط وتعريفات دقيقة ، كأن يقال فى تعريف المفعول المطلق : « المفعول المطلق : اسم منصوب يؤكد عامله ، أو يصفه ، أو يبينه ضربا من التبيين ، ويدخل فى كلمة « يبينه ضربا من التبيين » كل ما ينوب عن المفعول المطلق .

٥ - حذف زوائد كثيرة ، لا حاجة إليها ، كشروط اشتقاق اسم التفضيل ، وفعل التعجب ، للاكتفاء بالأمثلة الموضحة عن هذه الشروط .

والباحث فيما قدم من « تجديد » متأثر بابن مضاء فى كل ما ذهب إليه ، ولذلك فإن ما وجهناه لابن مضاء من نقد هو موجه للباحث ، لأنه يكرر ما جاء فى كتاب « الرد على النحاة » ويضاف إلى هذا أن الباحث فى مجال التجديد يدعو إلى الاعتداد بإعراب واحد فى نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » وهو أن تكون « لا » لنفى الجنس فيهما ، ويهمل ما عدا ذلك من وجوه الإعراب الأخرى التى يذكرها النحاة « لأنها لا تجرى فى الألسنة(٢) ونسى ما جاء فى القرآن الكريم من قول الله - تعالى - « يا أيها الذين آمنوا انفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خله ولا شفاعة ،

---

(١) أنظر تجديد النحو د . شوقى ضيف ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) أنظر تجديد النحو ص : ١٥١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والكافرون هم الظالمون » (البقرة : ٢٥٤) والقراءة المشهورة هى قراءة الرفع ، كما قرىء بالبناء على الفتح ، فهل تعد هذه القراءة المشهورة معالم يجرى فى الألسنة ؟ .

إننا ننادى بالاجتهاد والتجديد فى النحو على أساس التتبع الواعى ، واستقراء ما صح من نصوص أما أن تصدر الأحكام هكذا دون تريث فهذا ليس من مبادىء الباحثين والعلماء .

يقول الباحث : إن المضارع قد يأتى منصوبا إذا عطف على اسم جامد سابق عليه ، وذلك قليل ومنه الآية الكريمة « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا ، أو من وراء حجاب ، أو يرسل رسولا » (الشورى : ٥١) .

فاعتبر أن النصب بسبب العطف ، والحق أنه بأن مضمرة بعد العاطف لأن الفعل لا يجوز أن يعطف على الاسم إلا إذا كان هذا الاسم فى معنى الفعل وشرط النصب أن يكون العطف على اسم خالص من التقدير بالفعل ، ويكون العطف للمصدر المؤول للفعل .

هذه لمحات سريعة ، لأن المقام لا يسمح بالتتبع والاستقصاء لكل ما جاء فى كتاب « تجديد النحو » من آراء ، معظمها يعتمد على مذهب الكوفيين وعلى كتاب « الرد على النحاة » لابن مضاء .

محاولة تمام حسان:

ومن محاولات التجديد فى النحو العربى ما قام به الدكتور تمام حسان فى كتابه (العربية معناها ومبناها) وكانت غايته من هذا العمل إلقاء ضوء على تراثنا اللغوى العربى ، وقد اعتمد على المنهج الوصفى ، واعتبر أن هذا الاتجاه أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد تمثلت هذه المحاولة فى مجموعة من البحوث تناولت الكلام واللغة ، والأصوات ، والنظام الصرفى ، والنظام النحوى ، والظواهر السياقية ، والمعاجم والدلالة .

والذى يعنينا من ذلك (النظام النحوى) وفى ذلك يقول الباحث : إن النحاة قسموا الكلم إلى ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف ، وقد بنوا هذا التقسيم على مراعاة الشكل والوظيفة أو بتعبير آخـــر : المبنى والمعنى ، كما يتضح ذلك فى قولهم : الاسم مادل على مسمى ، والفعل ما دل على حدث وزمن ، والحرف ما ليس كذلك .

وقد اتجه بعض النحويين إلى التفريق بين أقسام الكلم من حيث المبنى ، واتجه بعضهم إلى التفريق على أساس المعنى ، وأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين ولذلك فالباحث يرى أن التقسيم الذى جاء به النحويون ليس دقيقاً ، وهو بحاجة إلى إعادة النظر ، ومحاولة التعديل بتقسيم جديد ، ولذلك اتجه إلى تقسيم الكلم إلى سبعة أقسام هى :

أولا : الاسم ، ويشمل الاسم المعين كخالد ، واسم الحدث كإعطاء وعطاء ، واسم الجنس نحو عرب وترك وما بدىء بميم من الصيغ المشتقه مثل أسماء الزمان والمكان والآلة ، والاسم المبهم كأمام ووراء وقبل وبعد .

ثانيا : الصفة مثل : عالم ، ومفهوم ، وخبير ، وسهل ، وأعلى من كذا .

ثالثاً : الفعل مثل : ذهب ويذهب واذهب .

رابعاً : الضمير نحو : أنا وأنت وهو ، والضمائر المتصلة .

خامسا : الخالفة وتشمل اسم الفعل كهيهات ، وشتان ، وأسماء الأصوات نحو : جيء جيء لدعوة الإبل للشرب ، وغاق لحكاية صوت الغراب ، ومن الخالفة صيغ التعجب ، وصيغ المدح والذم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سادسا : الظرف مثل : متى للزمان ، وأين للمكان .

سابعا : الأداء وهى إما أصلية كحرف الجر والعطف، وإما محولة عن الفعل مثل : كان وأخواتها[1] .

قرائن التعليق :

إن الغاية من النظر فى النص هى فهم النص ، ووسيلة الإنسان إلى ذلك النظر فى العلامات المصاحبة منطوقة أو مكتوبة ، ومن الممكن إطلاق مصطلح «القرائن المقالية» على ما يساعد فى فهم المراد من قرائن معنوية وأخرى لفظية .

والعلاقات السياقية قرائن معنوية ، كالإسناد ، وهو العلاقة التى تربط المبتدأ بالخبر أو التى تكون بين الفعل والفاعل .

ومن القرائن المعنوية المعية ، وهى تفيد المصاحبة على غير طريق العطف ، واصطلاح المعية مقصور على قرينة المفعول معه ، والمضارع بعد الواو .

ومنها الظرفية ، وهى قرينة معنوية دالة على إرادة معنى المفعول فيه ، والإعراب بحاجة إلى القرينة بنوعيها : المعنوى واللفظى[1] .

القرائن اللفظية :

والقرائن اللفظية فى سياق الكلام على النحو التالى :

١ ـ العلامة الاعرابية :

والعلامة الإعرابية هى أوفر القرائن حظا عند النحويين ، لأنهم جعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها « نظرية العامل » ، والباحث يؤكد أن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى إلا إذا تضافرت القرائن الأخرى معها ، وهذا يصدق على كل قرينة أخرى بمفردها ، وبهذا يتضح ـ فى رأى الباحث ـ أن « العامل النحوى » وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن

(١) أنظر العربية معناها ومبناها ص : ٨٦ .

(٢) راجع العربية معناها ومبناها ص : ١٩١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحى ، والخضوع لتقليد السلف ، والأخذ بأقوالهم على غلاتها(١) .

٢ ـ الرتبة نحو : أكرم موسى عيسى .

٣ ـ مبنى الصيغة ، فللأسماء صيغها وللأفعال صيغها .

٤ ـ المطابقة ، فى التكلم والخطاب والغيبة ، وفى الإفراد والتثنية والجمع ، وفى النوع تذكيرا وتأنيثا ، وفى التعيين : التعريف أو التنكير .

٥ ـ الربط : وهو قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخرة

٦ ـ التضام بمعنى تنسيق الكلام ، أو استلزام أحد عنصرى التحليل عنصرا آخر ، كالتلازم بين الجار ومجروره ، وبين الصلة والموصول .

٧ ـ الأداة ، وهى من القرائن الهامة فى الأساليب العربية ، كحروف الجر والعطف ، والمعية والتنفيس والتحقيق والابتداء .

(٨) النغمة ، ويعنى بها الأداء الصوتى الذى تنطق به الجملة .

القرائن تغنى عن العوامل :

ويرى الباحث أن القرائن المقالية إذا فهمت تغنى عن فكرة العامل النحوى الذى قال به النحاة ، لأن العامل النحوى لا يوضح إلا قرينة لفظية واحدة هى قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية .

ويرى الباحث أن القرائن تتضافر على إيضاح المعنى الوظيفى النحوى ، ومن الممكن سقوط القرينة عند إغناء غيرها عنها ، وإذا أدركنا ذلك أمكننا تفسير كثير مما اعتبره النحاة شاذا أو قليلا أو نادرا ، أو خطأ .

ونحن ندرك من فهمنا لظاهرة تضافر القرائن ، وإغناء بعضها عن بعض أن المناسبة الموسيقية الصوتية دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية فى قول الله ـ تعالى : « إن هذان لساحران » (طه : ٦٣) لأن الرتبة ، واقتران الخبر

(١) المرجع السابق ص : ٢٠٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باللام أوضحا أن لفظ « هذان » لا يمكن فيه إلا أن يكون اسم إن ، ولم يعد للعلامة الإعرابية بعد ذلك من الأهمية ما يحتم الاحتفاظ بها[١] .

هذا عرض وجيز لما تناوله الباحث فى « النظام النحوى » وهو جهد كبير لنا معه وقفة لأن الباحث اتهم النحويين بعدم الدقة حينما قسموا الكلام إلى : اسم وفعل وحرف وأعاد الباحث النظر فى هذا التقسيم ، وخرج علينا بتقسيم الكلام إلى سبعة أقسام ماذا أفادت اللغة من هذا التقسيم الجديد ؟ وما وراء هذه التفريعات للاسم من حكمة ؟ أليس الضمير والوصف والخالفة والظرف داخلة فى مفهوم الاسم ؟ فلم هذا التمزيق والتفتيت ؟

أما عن إنكار « نظرية العامل » فقد أسلفت القول فى ذلك ، ويكفى أن أؤكد أن كثرة من هؤلاء المنكرين لم يدركوا ما أراد النحويون ، فكان هذا الرفض وذلك الإنكار .

أما اتجاه الباحث إلى القول بتضافر القرائن ، وإغناء بعضها عن بعض ، وأنه من الممكن الاستغناء عن العلامة الإعرابية باعتبارها واحدة من هذه القرائن فذلك أمر مرفوض لا يمكن التسليم به ، لأننا لو وافقنا الباحث فيما ذهب إليه لما كان هناك فرق بين العربية الفصحى لغة القرآن وبين العامية الدارجـــة التى تجرى على كل لسان ، لأن اللغة العامية هى التى تتضافر فيها القرائن على إيضاح المعنى ، وليست بحاجة إلى الإعراب ، بدليل أن التفاهم بالعامية قائم دون استعمال علامات إعرابية ، فالأولى أن يكون هذا الكلام فى فقه اللغة العامية لا أن يكون محاولة للتجديد فى بناء العربية الفصحى لغة القرآن .

وما أدعاه الباحث من أن تضافر القرائن هو المسئول عن ترخص العرب فى ترك العلامة الإعرابية ليس بصحيح . لأن استدلاله بالآيات القرآنية

---

(١) انظر العربية معناها ومبناها ص ٢٤٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التى أوردها استدلال قاصر ، لا يصلح أن يكون سندا له فيما ذهب إليه ، لأن « الصابرين » فى قول الله - تعالى - : « ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى المساكين وابن السبيل ، والسائلين وفى الرقاب ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، والموفون بعهدهم إذا عاهدوا ، والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس » (البقرة : ١٧٧) ليس معطوفا - كما يقول - على « من آمن » وإنما نصب بفعل محذوف على المدح والتقدير ، أمدح الصابرين ، أو نقول إنه عطف على « ذوى القربى » فليس من الترخص فى العلامة الإعرابية وليس فهم ذلك مقصور على إغناء بعض القرائن عن بعض .

كما أن « المقيمين » فى قول الله - سبحانه - « لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة ، والمؤتون الزكاة ، والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما » (النساء : ١٦٢) ليست دليلا على ماذهب إليه ، لأن « المقيمين » ليست تابعة لمرفوع ، وإنما هى منصوبة على المدح بتقدير « أمدح » أو عطفت على مجرور وهو « ما » الموصولة ، أى يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة ، أو عطفت على الكاف فى « إليك » أى بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، أو بالعطف على الكاف فى « قبلك » أى من قبلك وقبل المقيمين الصلاة ، فلا شاهد فى الآية على ما يقول .

وأما قول الله - تعالى - : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر ، وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » (المائدة : ٦٩) فلا حجة فيه على مازعمه ، لأن رفع « الصابئون » فى الآية لوجهين :

أحدهما : أن يكون فى الآية تقديم وتأخير ، والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والصابئون والنصارى كذلك ، فيكون الرفع على الاستئناف وحذف خبر (الصابئون) لدلالة الخبر السابق عليه لأنه وإن تأخر لفظا فهو مقدم رتبة .

والآخر : أن يجعل الخبر (من آمن بالله . . .) للصابئين والنصارى ، ويقدر خبر (الذين آمنوا والذين هادوا) كالخبر المذكور للصابئين كما فى قول الشاعر :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق[1]

فقوله (بغاة) تجوز أن يكون خبرا للثانى ، ويقدر الأول خبر ، ويجوز أن يكون خبرا للأول ، ويقدر للثانى خبر ، وهذا هو الأولى لأن الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه أولى من العكس .

وما استدل به من قولهم : (مارأيته منذ يومان) من أن قرينة التضام ، وما تضافر معها من قرائن أغنت عن قرينة الإعراب التى تكون فيما جاء بعد حرف الجر[2] لاصحة له لأنه قام على فهم خاطىء ، لأن (منذ) إذا تلاها اسم مرفوع كانت اسما لاحرف جر ، وإعرابها مبتدأ والمرفوع بعدها خبر ، أو تعرب على أنها ظرف فى موضع الخبر ، والمرفوع بعدها مبتدأ ، أو يعرب ما بعدها على أنه فاعل لفعل محذوف أى : منذ مضى يومان ، ومنذ ظرف مضاف إلى الجملة ، وما قال أحد أن منذ إذا وقع بعدها مرفوع تكون حرف جر كما فهم الباحث .

كلمة أخيرة إن الاجتهاد ومحاولات التجديد لابد أن تقوم على دراسة واعية للنصوص العربية ، وأن يكون الباحث على وعى وإدراك بكل ماقرر النحاة من قواعد وأصول لهذا العلم . وبعد ذلك قد يهتدى إلى جديد ، فإن

---

(١) انظر البيان فى تعريف إعراب القرآن ج ١ ص ٣٠٠ .

(٢) انظر العربية معناها ومبناها ص ٣٣٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تحقق ذلك عرف فضله ، وحمد جهده ، وكان الخير كل الخير للعربية وللعاملين في ميدانها من باحثين ودارسين .

أما إذا كان التجديد بدافع التقليد أو التبعية ، أو استجابة لهـــوى منحرف أو لعجز وقصور في فهم اللغة ، والوقوف على أسرارها ، وإدراك الغاية فيما وضع لها من ضوابط وقوانين فإن ذلك يكون من التخبط والانحراف الذي يترفع عن السقوط فيه العلماء والباحثون ، هذا وبالله التوفيق .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner